

المقاولاتية كآلية لتشغيل خريجي الجامعات في الوطن العربي
 Entrepreneurship as a mechanism for the employment of
 university graduates in the Arab world

د. حملاوي حميد¹، أ. شرايطية شهرة²

¹ جامعة 8 ماي 1945، قالمة (الجزائر)، hamlaoui.hamid@univ-guelma

² جامعة 8 ماي 1945، قالمة (الجزائر)، chahracheraitia@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/09/09 تاريخ القبول: 2019/11/05 تاريخ النشر: 2019/12/19

Abstract:

Entrepreneurship is one of the most effective mechanisms in the renewal and diversification of the economic fabric of countries by compensating the failed institutions and rebalancing the markets in addition to its great role in promoting innovation, and its social role in the development and elimination of unemployment. The Arab world and the role of entrepreneurship in creating jobs and fighting the scourge of unemployment among this category.

Keywords: entrepreneurship, unemployment, employment mechanisms.

المخلص:

تعدّ المقاولاتية من أهم الآليات الفعالة في تجديد وتنويع النسيج الاقتصادي للدول من خلال تعويض المؤسسات الفاشلة وإعادة التوازن للأسواق بالإضافة إلى دورها الكبير في تشجيع الابتكار، ودورها الاجتماعي في التنمية والقضاء على البطالة حاولنا من خلال هذا العمل دراسة إشكالية بطالة الشهادات وخريجي الجامعات في الوطن العربي ودور المقاولاتية في خلق فرص العمل، ومحاربة آفة البطالة لدى هذه الفئة.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية- البطالة- آليات التشغيل.

1 مقدمة:

تلفظ الجامعات والمعاهد الوطنية سنويا الآلاف من المتخرجين من مختلف الفروع والتخصصات، وبمختلف أنواع الشهادات، نحو بطالة مقننة لكنها غير مقنعة إطلاقا وينتظر هؤلاء صدور إعلانات المسابقات لاقتناص فرص التوظيف في الإدارات والمؤسسات، وفي حال تحقق الأمر فإنهم سيدخلون في رتابة قاتلة لا تليق بشاب جامعي طموح ومتعلم، يفترض أن تكون دوافع المغامرة والإكتشاف لديه أكبر من المنصب البسيط وفي الواقع فإن الكثير من المتخرجين وبخاصة منهم حاملي الشهادات التقنية وغيرها يسقطون في فخ البحث عن المناصب البيروقراطية على حساب التوجه نحو إنشاء المقاولات والتعاونيات والمؤسسات المصغرة، وهي التي تفتح أبواب النجاح على مصراعيه وأبواب الإكتشاف والتعلم وفي الظروف الاقتصادية التي نمر بها اليوم تبدو المقاولاتية وبخاصة مقاولاتية الشباب المتخرجين من الجامعات والمعاهد العليا مهمة جدا لدفع التنمية الوطنية عبر جميع مستوياتها، بحيث يجب التركيز على إنشاء لمؤسسات المصغرة في جميع المجالات.

2. الإشكالية:

لقد كثر النقاش مؤخرا عن مفهوم المقاولاتية وأهميّة تدريب الشباب وتأهيلهم لإنشاء شركاتهم النامية وضرورة إبتكار فرص عمل جديدة نظرا للصراع العالمي القائم مع بطالة الشباب والخريجين، هذا الصراع وصل إلى مرحلة حرجة جدا لا سيّما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فبحسب تقرير (MENA) صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في نهاية عام 2014، (<http://reports.weforum.org>) فإنّ معدلات البطالة بين الشباب في المنطقة هي الأعلى في العالم وتصل إلى نسبة 27.2٪ في منطقة الشرق الأوسط، وإلى أكثر من 29٪ في شمال إفريقيا، أي ما يفوق ضعف المتوسط العالمي، كما يمثل " تضخم الشباب " الديموغرافي أحد أكبر التحديات التي تواجه اقتصاديات المنطقة، علما أنّ أكثر من نصف السكان تقل أعمارهم عن 25 عاما، وأنّ 2.8 مليون من الشباب يدخل ونسوق العمل كل عام.

هذه الحقيقة الذي يتم تداولها منذ بعض الوقت دفعت المفكرين والاقتصاديين إلى البحث في هيكلية وطرق التشغيل القائمة في المنطقة وإلى التساؤل عن الدور الذي يجب أن تلعبه المقاولاتية كمنظومة في إنعاش سوق العمل وخلق مناصب شغل لخريجي الجامعات وحاملي الشهادات من خلال الاعتماد على اقتصاد المشروعات الصغيرة التي أصبحت من إهمال الأعمدة الرئيسية في الاقتصاديات العالمية لما لها من تأثير اقتصادي واجتماعي كأداة لحل مشكلة البطالة وغيرها من المشكلات، ولذلك فإن التساؤل الجوهري الذي نحاول الإجابة عليه من خلال معالجة هذا الموضوع هو:

كيف يتم تفعيل المقاولاتية كآلية لتشغيل خريجي الجامعات

المقاولاتية كآلية لتشغيل خريجي الجامعات في الوطن العربي

3. أهداف الدراسة:

- تناول المفاهيم النظرية المتصلة بمفهوم المقاولاتية وآليات التشغيل
- التعرف على آليات التشغيل.
- تقديم توصيات لتنمية الثقافة المقاولاتية لدى الشباب الجامعي.

4. أهمية الدراسة:

تعد أعمال المقاولاتية -المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- من المواضيع الجديدة التي برزت على الساحة الإدارية، والتي لم تلقى الاهتمام الكاف من قبل الدارسين والباحثين في الدول العربية خاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك أن هذا القطاع أصبح العصب المحرك لاقتصاد الدول بدلا من الاعتماد على المؤسسات الكبرى، نظرا لتأثرها السريع بالتغيرات التكنولوجية والمرتبطة باقتصاديات الحجم من جهة، ومن جهة أخرى لما يمثله هذا الموضوع من حادثة وصعوبة في التطبيق .

5. مفهوم المقاولاتية:

المقاول: هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة، وبشكل مستقل - إذا كان لديه الموارد الكافية - على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع، بالاعتماد على معلومة هامة، من أجل تحقيق عوائد مالية، عن طريق المخاطرة، ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة، الثقة بالنفس، المعارف التسييرية، والقدرة على الإبداع وبهذا يقود التطور الاقتصادي للبلد **(Lionel Gastrine :**

(L'entrepreneuriat en France et dans le Grand Lyon).

تعرف المقاولاتية بأنها الأفعال والعمليات السوسيو-اقتصادية التي يقوم بها المقاول حسب نوع نشاطه و الهدف من إنشاء المؤسسة، أو تطوير و توسيع مؤسسة قائمة في إطار قوانين الجمهورية، من أجل خلق ثروة، و إضافة قيمة مضافة جديدة

تساهم في ديناميكية اقتصاديه من خلال الأخذ بالمبادرة، وتحمل المخاطر، (دراسة السوق) والتعرف على فرص الأعمال، ومتابعتها وتجسيدها على أرض الواقع .
(فلاح حسن الحسينين، 2006، ص: 47-48).

ولقد تطور البحث في مجال المقاولاتية حسب ثلاثة اتجاهات فكرية، فإلى غاية الستينات عرف هذا المجال سيطرة الاتجاه الوظيفي الذي يدرس المقاولاتية من الجانب الاقتصادي، ليظهر بعدها اتجاه ثان الى جانبه يركز على دراسة خصائص الافراد وتأثيرها على المقاولاتية، ومع بداية التسعينات ظهر اتجاه جديد يتزعمه المسيريون (أصحاب المؤسسات أو القائمين على تسييرها) اهتم بدراسة سير العملية ككل من بداية الإنتاج إلى إصدار المنتج، وبعد عرض الاتجاه الاقتصادي سنقوم بالتطرق تباعا الى اتجاه خصائص الأفراد واتجاه سير النشاط المقاولاتي.

6. الدور الاقتصادي والاجتماعي للمقاولاتية:

إن للمقاولاتية أهمية كبيرة حيث لا يقتصر دورها فقط في الرفع من مستوى الإنتاج، وزيادة العائدات الناتجة عن نشاط المؤسسات الجديدة التي تم إنشاؤها، بل يتعداه ليشمل دورها في تجديد النسيج الاقتصادي من خلال تعويض المؤسسات الفاشلة وإعادة التوازن للأسواق بالإضافة إلى دورها الكبير في تشجيع الابتكار عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة جديدة يمتد تأثيرها ليشمل حتى المؤسسات القائمة التي تجد نفسها مضطرة إلى التكيف مع التغيرات الحاصلة من أجل تعزيز قدرتها التنافسية بما يضمن بقائها في الأسواق كما تمثل أيضا وسيلة لإعادة الاندماج الاجتماعي للعمال الذين فقدوا مناصب عملهم نتيجة أسباب اقتصادية خارجة عن نطاقهم خاصة في ظل الخبرات الكبيرة التي يمتلكونها .

إن إقامة المؤسسات الصغيرة يهدف إلى استغلال الطاقات المعطلة وإحاقها بالأيدي المنتجة التي تساهم في البناء والتنمية والاعتماد على الذات في خلق الدخل، والذي

المقاوالاتية كآلية لتشغيل خريجي الجامعات في الوطن العربي

يخرجها من دائرة العجز وانتظار الوظيفة ويتمثل دور المقاوالاتية في الدور الاقتصادي والدور الاجتماعي.

أ. الدور الاقتصادي للمقاوالاتية:

ويمكن حصره في النقاط التالية:

- رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي.

- تنويع الهيكل الصناعي .

- تدعيم التنمية الإقليمية .

- معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية.

- زيادة الناتج المحلي.

- تكوين الكوادر الفنية والإدارية

- جذب المدخرات

ب. الدور الاجتماعي للمقاوالاتية:

ويتمثل فيما يلي:

- زيادة التشغيل.

- تحقيق العدالة في توزيع الدخل.

- مكافحة الفقر والترقية الاجتماعية.

- ترقية روح المبادرة.

- محاربة الآفات الاجتماعية .

7. البطالة كهاجس لخريجي الجامعات:

في الحقيقة فإن البطالة تعتبر تحديا عالميا معقدا لمعظم دول العالم، وهاجسا يقلق المجتمع وأفراده، كما يفرض على صناع القرار والمخططين البحث والتحري

لمعرفة آثارها وأسبابها وعلاجها والإستفادة من تجارب السابقين من الدول المتقدمة في كيفية التغلب على هذه الظاهرة الهدامة.

وقد نشرت منظمة العمل العربية تقريراً سنة 2015 عن تصاعد أرقام البطالة في العالم العربي، حيث أوضح البطالة في مصر وتونس وليبيا والعراق تجاوزت كل الخطوط الحمراء، وإن معدلات البطالة في العالم العربي هي الأعلى والأسوأ في العالم، وبلغت في الدول العربية الإفريقية أكثر من 16.1 في المائة مقابل 13.8 في المائة في الدول العربية الآسيوية، وأن عدد العاطلين عن العمل في العالم العربي قد يبلغ 80 مليون شخص عام 2013 كما أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 الصادر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن البطالة تعتبر من المصادر الرئيسية لانعدام الأمن الاقتصادي في معظم البلدان العربية.

ووفقاً لدراسة أجراها (أحمد العشماوي، 2015) فإن 25 % من الشباب العربي عاطلون عن العمل، وهي أعلى نسبة في العالم، وتكلف هذه البطالة وانعدام الإنتاجية المنطقة ما بين 40 إلى 50 مليار دولار سنوياً بسبب الفرص المهدورة، وهي أموال كان بالإمكان إنفاقها على إصلاح الوضع القائم الصعب والدقيق، علاوة على ذلك ففي معظم الدول العربية، تبلغ البطالة في صفوف النساء ضعفي نسبة بطالة الذكور إن لم يكن أعلى، مما يلقي الضوء على تحديات إضافية تقف عائقاً أمام تنمية المرأة. وفي معظم دول المنطقة ترتفع نسبة البطالة طردياً مع ارتفاع نسبة التعليم، مما يخيّب آمال واضعي الخطط لقطاع التعليم العالي فهذا يعني أن العملية برمتها منفصلة عن الواقع بشكل أكبر، وخصوصاً حين يقرّر واضعو الخطط أين يستثمرون من أجل الإصلاح وما هي المجالات التي يتعين على الطلبة متابعة تعليمهم فيها من أجل فرص أفضل في مسيرتهم المهنية. في بعض الدول العربية، يشير تحليل التحصيل العلمي للعاطلين عن العمل إلى أن واحداً من أصل أربعة حاصل على تعليم جامعي

المقاولاتية كآلية لتشغيل خريجي الجامعات في الوطن العربي

ويعيش 26 % منهم في المدن الحضرية وأكمل 44 % من هؤلاء تعليمهم الجامعي وبشكل عام، يواجه التعليم تحديات عديدة في المنطقة ولكن في معظم دول المنطقة فإن قطاع التدريب والتعليم المهني والتقني هو الذي يواجه التحديات الأعظم وذلك لسبب بسيط وهو أنه يخدم أكبر عدد من الطلبة والخريجين بالمقارنة مع الفرع الأكاديمي.

أما في الجزائر، فقد كشفت آخر تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات عن ارتفاع نسبة البطالة إلى 10.5 في المائة في سبتمبر 2015، مقابل 9.9 في المائة في أبريل 2016، وسجلت البطالة معدلات أعلى لدى النساء وحاملي الشهادات الجامعية، وفي سبتمبر 2016 بلغ عدد السكان النشطين 12.117 مليون شخص مقابل 12.092 مليون في أبريل 2016، أما السكان الذين يمتلكون منصب عمل، فيقدرون بـ 10.845 مليون شخص في سبتمبر 2016، مقابل 10.895 مليون شخص في أبريل 2016، وتتمثل في 8.933 مليون من الرجال أو ما نسبته 82.4 في المائة من السكان المشغلين، و 1.912 مليون من النساء بنسبة 17.6 في المائة. أما عدد السكان في حالة بطالة، فبلغ 1.272 مليون شخص في سبتمبر مقابل 1.198 مليون شخص في أبريل، متمثلين في 792.000 رجل مقابل 790.000 في أبريل 2016 و 479.000 امرأة مقابل 408.000 في أبريل 2016. أما نسبة البطالة، فقد بلغت 8.1 في المائة لدى الرجال في سبتمبر 2016 مقابل 8.2 في المائة في أبريل 2016 و 20 في المائة لدى النساء مقابل 16.5 في المائة في أبريل، وتجدر الإشارة أن نسبة البطالة لدى النساء عرفت ارتفاعا هو الأعلى من نوعه منذ عشر سنوات، كما تلاحظ فوارق من حيث السن والشهادات ومستوى التعليم. فبالنسبة للفئة البالغة 25 سنة فما فوق، فإن نسبة البطالة تبلغ 7.9 في المائة، منها 5.7 في المائة للرجال و 16.2 في المائة للنساء، أما الشباب ما بين 16 و 24 سنة، فإن نسبة البطالة تبلغ

26.7 في المائة في سبتمبر مقابل 24.7 في المائة في أبريل، مع ملاحظة أن نسبة البطالة أعلى بالنسبة لحاملي الشهادات العليا، فقد قدرت نسبة البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية بـ 17.7 في المائة في سبتمبر مقابل 13.2 بالمائة في أبريل.

8. الفجوة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل:

يعتمد سوق العمل أساساً على رأس المال البشري، كون الأصول الملموسة على الأراضي ما هي إلا ثروات تطوّرت بوجود العنصر البشري كونه المؤثر الحقيقي في إنجاح سوق العمل لزيادة قيمة الناتج النهائي من طريق الاستثمار البشري، وبلا شك أن هناك علاقة طردية بين الاقتصاد والتعليم لأن الاقتصاد يعمل على توفير مستلزمات المنظومة التعليمية.

ويقرّ غالبية العلماء بأن التعليم استثمار وليس استهلاكاً، كونه لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال الطبيعي بل أكد بعض المتخصصين على أنه يفوقه، ولا سيما مع التقدم في التكنولوجيا الذي يحتاج إلى مهارات ومتطلبات خاصة للتعامل معها. إن كثيراً من مؤشرات البنك الدولي واليونسكو تؤكد عدم قدرة التعليم المتبع في الوطن العربي على تقديم مخرجات تتناغم وحاجة المجتمع والسوق المحلية قبل الدولية؛ وهذا سبب تزايداً في أعداد عاطلين عن العمل، بالتزامن مع الزيادة السكانية مع ما يصاحبها من زيادة في أعداد الملحقين بالجامعات؛ وبالتالي فإن

ازدياد أعداد الخريجين من دون فرص عمل مناسبة يشكل عامل قلق للقائمين على التعليم العالي قبل غيرهم من أصحاب الشأن من المسؤولين الحكوميين في مختلف الدول العربية، فضلاً عن القلق الذي يشكله للأوائل الخريجين، ويرى (صادق علي حسن، 2016) أن البطالة قد دخلت مرحلة جديدة تختلف تماماً عن بطالة عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، ففي حالة البلدان الصناعية المتقدمة كانت البطالة جزءاً من حركة الدورة الاقتصادية بمعنى أنها تظهر مع ظهور مرحلة الركود وتختفي مع مرحلة الانتعاش أما الآن فقد أصبحت البطالة ومنذ ما يزيد على ربع قرن من الزمان مشكلةً هيكلية، فعلى الرغم من تحقق الانتعاش والنمو الاقتصادي تتفاقم البطالة سنة بعد أخرى، وتتحمل الجامعة جزءاً كبيراً من مسؤولية توفير رأس مال بشري متمثل بإنتاجية القوى العاملة، فهي المؤسسة الرئيسية المسؤولة عن تنمية هذه الموارد وتدريبها مع احتياجات سوق العمل المتغير ومتطلباته بنحو يعزز رسالة قطاعات التعليم ويعظم مخرجاته من خلال رفع قدرته على مواجهة التغييرات التي تطرأ على سوق العمل ولاسيما قبل حدوثها.

9.المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة :

حسب دراسة (أحمد الشميمري، 2015) فإن الحلول الحديثة التي أُقبل عليها عدد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء هي اللجوء إلى المقاولاتية بوصفها منبعاً كبيراً لإنشاء المشاريع الصغيرة وترسيخ ثقافة العمل الحر في المجتمعات وأدركت أكثر من دولة عالمية أهمية المقاولاتية في خلق الفرص الوظيفية العاجلة والمستدامة للمواطنين وفتح الآفاق الربحية والواسعة للابتكار وتشجيع المبادرات، فالولايات المتحدة بعد اقتناعها بأن المنافسة الذكية المستدامة التي انتهجتها دول شرق آسيا كانت تركز إلى دعم المقاولين فقد اعتمدت خطة متوسطة الأمد في الفترة من 1992 إلى 1998 لحل مشكلة البطالة، وذلك بتركيزها على المقاولاتية تمثلت في التركيز على دعم إنشاء مشروعات مقاولاتية الصغيرة، فكانت نتيجة تلك الخطة أن تم استحداث أكثر من 15 مليون فرصة عمل للمواطنين في أمريكا تلك الفترة، فأصبحت أمريكا ترويه كخطة موفقة خففت من حدة البطالة وآثارها السيئة، أما

التكوين وتنمية الكفاءات في الإدارات مع الإشارة إلى إدارات مديرية الضرائب ولاية بشار الجزائر، دراسة تحليلية مقارنة

البرازيل التي كانت تعاني بطالة منهكة بلغت 12.3 في المائة عام 2004 فقد لجأت هي الأخرى إلى دعم وإنشاء المشروعات الصغيرة في عدة أنشطة يمكن تأسيسها برأسمال قليل، مثل العمل من المنزل والمنتجات اليدوية وكذلك بيع الملابس وصناعة الأثاث وبيع التجزئة للأجهزة الكهربائية. كما شجعت التصنيع البسيط وقامت بدعم التصدير لكل المنشآت الصغيرة بتسهيلات وتشريعات محفزة فانخفضت نسبة البطالة كل عام لتصل عام 2010 إلى 8.1 في المائة ليس ذلك فحسب، بل نما الاقتصاد البرازيلي بشكل ملحوظ ليضعها تاسع أكبر اقتصاد في العالم لعام 2010. أما إيطاليا فقد شهد هي الأخرى من خلال دعم المشروعات الصغيرة وتسهيل إنشائها ورعايتها ودعمها تجربة ناجحة لمواجهة البطالة المتزايدة في البلاد التي بلغت 11 في المائة عام 1999.

ومع الدعم والتحفيز المستمرين للمشروعات الصغيرة وقصر بعض مجالات التصنيع والامتيازات عليها كي تدخل الأسواق وتنافس الشركات الكبيرة، استطاعت إيطاليا أن تخفض نسبة البطالة إلى نحو النصف لتصل 6 في المائة عام 2008م كما أثمرت تلك الخطة بأن تستحدث أكثر من مليوني مشروع صغير ويمتد دور المقاولاتية ليشمل التصدي لظاهرة الفقر أيضا فبحسب الإحصاءات المنشورة عن الفقر فقد ارتفع عدد الأسر شديدة الفقر إلى نحو 16 ضعفا خلال نحو عقد من الزمن، فقد كانت 7.6 مليون أسرة عام 1997 لتصل إلى 190 مليون أسرة عام 2009، وفي المقابل فقد أوضحت الإحصاءات لعام 2009 أن إقراض الأسر الفقيرة لإنشاء مشاريع متناهية الصغر قد ساهم بأن تحصل 128 مليون أسرة حول العالم على قرض لتبدأ عملا كريما يساعدها على الكسب من جهدها، وبتيح لها خلق وظائف لأفراد الأسرة وبحسب إحصاءات حملة القمة الدولية لإقراض المشاريع متناهية الصغر لعام 2011 فإن الحملة أتاحت لنحو 641 مليون فرد في العالم الاستفادة من تخطي خط الفقر وكانت مجالات الإقراض لرواد الأعمال بسيطة ومركزة على إنشاء المشروعات الصغيرة أو متناهية الصغر مثل إنشاء محال التجزئة الصغيرة لبيع المواد التمويلية البسيطة،

أوبيع الملابس والأجهزة الكهربائية والهواتف النقالة ومستلزماتها، والحرف والمصنوعات اليدوية، والنقل والمواصلات، وصرحت سفيرة الولايات المتحدة في وزارة الخارجية لشؤون المرأة بأن المقاولاتية عبر الإقراض متناهي الصغر انتشرت ملايين السيدات من برائن الفقر، وأن أكثر من 81 في المائة من القروض الصغيرة كانت موجهة للنساء.

تعد جامعة جامعة MIT الأمريكية هي الجامعة الوحيدة في العالم التي تؤسس أكثر من 200 شركة ناشئة سنوياً وتستحدث نحو 150 ألف وظيفة، كما أن إجمالي الشركات التي استحدثتها هذه الجامعة أو خريجوها منذ تأسيسها بلغ نحو 26 ألف شركة وأسهم في خلق أكثر من ثلاثة ملايين وظيفة، ويذكر موقع جامعة MIT تعليقاً على مساهمتها في تنمية الاقتصاد الأمريكي أن مجموع إجمالي الدخل لتلك الشركات يساوي ميزانية دولة سيكون ترتيبها 11 عالمياً.

أما في الوطن العربي، فلقد كان للمجتمع المدني دور في تطبيق علمي لمفهوم المقاولاتية وخصوصاً مع طلاب المدارس، وذلك من خلال مؤسسة إنجاز العرب، البداية في "إنجاز العرب" كانت قبل 10 سنوات وهي المنظمة غير الربحية الوحيدة في العالم العربي الرائدة في تمكين وتدريب الشباب في مهارات المقاولاتية والقيادة من خلال برامج تعليمية عملية يتم تطبيقها في المدارس والجامعات بالتعاون مع متطوعي القطاع الخاص في المنطقة، استطاعت المؤسسة خلال هذه الفترة من تمكين أكثر من 1.5 مليون طالب وطالبة في العالم العربي من خلال تواجدها في 15 دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان.

تقوم "إنجاز العرب" بإعداد شباب المنطقة للنهوض بسوية الاقتصاد العربي من خلال برامج تدريبية تحت إشراف الشباب على روح المبادرة لديهم والسعي في تحقيق طموحاتهم لإنشاء مشاريع ريادية أو للدخول في سوق العمل، وذلك من خلال شراكات إستراتيجية مع القطاع الخاص في المنطقة تم اختيار "إنجاز العرب" من قبل مجلة جلوبال ضمن قائمة أفضل 100 منظمة غير حكومية في العالم لعامين على التوالي (2012 و 2013)، وهي عضو في مؤسسة

التكوين وتنمية الكفاءات في الإدارات مع الإشارة إلى إدارات مديرية الضرائب ولاية بشار الجزائر، دراسة تحليلية مقارنة

جونيور أتيشفمنت العالمية، المنظمة الأكبر في العالم التي تُعنى بإعداد الشباب وتأهيلهم لدخول سوق العمل وريادة المشاريع من خلال برامج تعليمية وتطبيقية متخصصة بالفكر المقاوَلاتي، والإدارة المالية.

إن أهمية مؤسسة "إنجاز" في العالم العربي تكمن في نشر ثقافة المقاوَلاتية وثقافة العمل الحرّ وأثر ذلك في التنمية الاقتصادية، فهناك أسباب عديدة للاتجاه إلى المقاوَلاتية في العالم العربي الغموض الوظيفي وضعف الرواتب والبطالة المقنعة وبعد مجالات الدراسة الأكاديمية عن الربط بسوق العمل وعدم تحقيق الذات للشباب من خلال الوظائف التقليدية.

10. آليات دعم التشغيل في الجزائر:

أ. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

أنشأت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 مقرها بمدينة الجزائر ولها 53 فرعا على المستوى الوطني، فإنه يستهدف الشباب العاطلين عن العمل بين 19 و35 سنة الذين يرغبون في إنشاء مشاريع صغيرة خاصة، وهو جهاز مهم خاصة أن 70% من العاطلين عن العمل هم دون سن 30 سنة (بيانات CNES)، وبالنسبة لشرط السن لحاملي المشاريع يمكن تمديدها

إلى 40 سنة إذا كان المشروع المقترح يولّد مالا يقل عن ثلاثة وظائف دائمة، من بين الوكالات الموجودة في جميع أنحاء الوطن الجزائري، تقدم ANCEJ مساعدات مالية من خلال القروض الممنوحة من البنوك المحلية المعتمدة، التي يتم فيها وضع ملفات الشباب حاملي المشاريع المؤهلة، كما تم إنشاء صندوق ضمان القروض في عام 1998 لتقديم مزيد من التسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل (الجريدة الرسمية، 2003، ص: 11)

تتوزع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاعات

النشاط على النحو

الموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(1): وضعية قطاع المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاعات النشاط

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل	قيمة المشاريع 10 ⁶ دج
الخدمات	33289	91693	68591
نقل المسافرين	12648	31720	23682
الصناعة التقليدية	16716	57200	34983
نقل البضائع	13785	28171	32095
الزراعة	11429	29729	24725
الصناعة	6025	21524	19683
البناء والاشغال العمومية	5350	20455	15458
الاعمال الحرة	2898	7166	3855
الصيانة	2266	6300	3808
الصيد	537	2765	3808
الري	348	1475	2021
المجموع	105300	298188	231989

المصدر) وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف التقليدية،

(2006،ص:36)

ب. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:

تأسس الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ

في 6 جويلية 1994م، تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 1/94 المؤرخ في 11

ماي 1994م، ويعتبر الركيزة الأساسية التي يركز عليها المهودون بفقدان مناصب العمل

بطريقة غير إدارية لأغراض اقتصادية، ويشمل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ثلاثة

التكوين وتنمية الكفاءات في الإدارات مع الإشارة إلى إدارات مديرية الضرائب ولاية بشار الجزائر، دراسة تحليلية مقارنة

مديريات جهوية، وكل مديرية جهوية لها عدد من الوكالات الولائية، يعمل الصندوق على أداء مجموعة من المهام وهي عبارة عن مساعدات مالية وأخرى مجانية من أجل تقليص خطر البطالة الاقتصادية، حيث يوفر أيضا المساعدة في إنشاء المؤسسات لكبار السن العاطلين عن العمل بين 30 و 50 سنة، بالشراكة مع وزارات ومؤسسات الدولة، تعمل CNEC على ضمان وتوفير جميع الظروف للتمكن من إنجاز المزيد من المشاريع، كما توفر أيضا خدمات أو مساعدات مالية تشبه إلى حد بعيد ما تقدمه ANSEJ (قرض ثلاثي بين المقاول، CNAC والبنك)، وكذلك المرافقة في جميع مراحل المشروع (الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، 2006، ص: 01)

الجدول رقم(2): وضعية المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب قطاعات النشاط

قطاع النشاط	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل	قرض بدون فوائد ممنوح من الوكالة (دج ^{10⁶})	قيمة المساهمة الشخصية (دج ^{10⁶})	قيمة القرض البنكي الممنوح (دج ^{10⁶})	القيمة الاجمالية للاستثمارات (دج ^{10⁶})
الزراعة	772	2070	398	173	1304	1875
الصناعة التقليدية	837	2434	287	113	886	1285
البناء والأشغال العمومية	1273	5280	579	260	1833	2672
الري	67	283	52	30	175	257
الصناعة	1476	4705	690	310	2212	3212
الصيانة	201	532	79	32	248	359
المهن الحرة	79	194	32	14	101	147
الصيد	30	73	9	4	30	43
الخدمات	3266	8800	1466	645	4701	6813
نقل البضائع	3788	6698	1602	644	4972	7219
نقل المسافرين	1588	2506	443	168	1312	1923
المجموع	13374	33575	5639	2393	17773	25805

المصدر: منشورات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

ج. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

تأسست عام 2004، تتمثل مهمتها في تعزيز إنشاء المشاريع المصغرة في المناطق الريفية والحضرية، وتشجيع بروز الأنشطة الاقتصادية والثقافية التي تولد الدخل في المناطق الريفية.

التكوين وتنمية الكفاءات في الإدارات مع الإشارة إلى إدارات مديرية الضرائب ولاية بشار الجزائر، دراسة تحليلية مقارنة

هدفه الاساسي هو ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي ومحاربة التهميش بفضل نوع من الدعم لا يكرّس فكرة الاتكال المحض بل يركز أساسا على "الاعتماد على النفس"، "المبادرة الذاتية" وعلى "روح المقابلة". لهذا الغرض فإن القرض المصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع إحتياجات المواطنين غير المؤهلين للإستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر والبطالين والذين ينشطون عموما في القطاع غير الشرعي (الجريدة الرسمية، 2004، ص:8)،

الجدول رقم (3): حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر موزعة حسب قطاعات النشاط

قطاعات النشاط	عدد المشاريع الممولة	قيمة المشاريع 10 ⁶ دج	النسبة %
الزراعة	29409	846	20
الصناعة	37008	1051	25
البناء والأشغال العمومية	8465	314	6
الخدمات	29693	1098	20
الصناعات التقليدية	41039	1163	28
المجموع	145614	4472	100

المصدر (وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف التقليدية، 2009، ص39)

11. تقييم سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر :

يرى كل من (محمد قوجيل، يوسف قريشي، 2015، ص:13-14) لا يمكن أن ننكر أن الإطار المؤسسي والتشريعي الجزائري عرف تطورا عميقا منذ دخول الدولة في الإصلاحات وعملية التحول نحو اقتصاد السوق، ولو أن دور الدولة لا زال مهيمن إلا أنه تنامي فيما يخص سياسات تشجيع وتسهيل ودعم الاستثمار وعملية خلق وإنشاء المؤسسات، حيث أصبح رهانا أساسيا لصناع القرار ويظهر ذلك من خلال الأجهزة الموضوعة لأجل

تحقيق ذلك والتي نذكر منها l'ANDI ، l'ANSEJ ، l'ANGEM ، CNAC ، بالإضافة إلى حاضنات الأعمال.

إن توفر بدائل متاحة للاستثمار في الجزائر تتمثل أساسا في الإمكانيات المتاحة في المحروقات والشركات البترولية "K" التي تشكل بدائل أكثر جاهزية لتحقيق النمو وتوفير مناصب الشغل وتحقيق التنمية بشكل عام، فالبلدان الرائدة في اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كتوجه إستراتيجي للتنمية سلكت هذا النهج في ظل ظروف مختلفة، إما بسبب عد توفرها على إمكانيات وموارد طبيعية أو بسبب تشبع أسواقها واستغلال مواردها وإمكانياتها الطبيعية مما أدى إلى اعتماد الإبداع والمؤسسات الصغيرة كبديل آخر للتنمية.

إستنادا إلى نموذج المرصد العالمي للمقاولاتية GEM نجد أن سياسة دعم المقاولاتية في الجزائر تقتقد إلى الشمولية بحيث ركزت على تحفيز المقاولاتية من خلال الامتيازات المالية والجبائية الضخمة وبعض القوانين والتشريعات التي تهدف إلى منح نسبة من النشاط الاقتصادي في الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع إهمال مختلف المعايير والعوامل الأخرى في دعم المقاولاتية كالجوانب الثقافية من خلال نظام التعليم والتكوين ووسائل الإعلام والجوانب الاقتصادية كفتح الأسواق وتوفير نوع من الحماية للمنتجات المحلية وتسهيل نقل التكنولوجيا والابتكار، وبالتالي يمكن إعتبار أن سياسة دعم المقاولاتية في الجزائر هي سياسة تقليدية تقتقد إلى الشمولية ولا يمكن أن تؤدي إلى تحقيق النتائج المرجوة مستقبلا.

خاتمة:

إن المعطيات السالفة تستدعي ضرورة تصميم خريطة تكوين عصرية تأخذ في الحسبان متطلبات سوق العمل وتضمن الأداء النوعي لمؤسسات التكوين العالي، كما يتوجب على السلطات العمومية تسخير إمكانيات كبيرة للنهوض بقطاع التعليم العالي خاصة فيما يتعلق بتوسيع مشاريع البحث العلمي في المجالين الأساسي والتطوري لتشمل كل الميادين ذات

التكوين وتنمية الكفاءات في الإدارات مع الإشارة إلى إدارات مديرية الضرائب ولاية بشار الجزائر، دراسة تحليلية مقارنة

الأولوية، كما تسعى كذلك إلى إعادة بناء البرامج التعليمية وتنويع المسالك ذات الطابع الميداني بهدف الاستجابة لمتطلبات سوق العمل. كما أن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر لابد أن يعمل على وضع الأطر التنظيمية التي تراعى إنفتاح الجامعة على المحيط الإقتصادي من خلال فتح المجال أمام الطلبة لإجراء تدريبات ميدانية في المؤسسات الاقتصادية ودفعهم لإعداد مذكرات تخرج تتمحور حول إشكاليات واقعية فلا يمكن أيضا تنويع الاقتصاد الوطني في هذه الظروف وخلق نموذج إقتصادي وطني جديد فعلا، دون فسح المجال لإبداعات الشباب، وإطلاق العنان لأفكارهم، ومراقبة مغامراتهم وخيالهم، ومس كل القطاعات التي لا يمكن ربما للمؤسسة الاقتصادية الوطنية بمفهومها الشامل الوصول إليها والتأثير على واقعها.

ومن خلال دراستنا يمكن تقديم مجموعة من التوصيات:

1- إنشاء دار للمقاولاتية داخل الجامعات تهدف لتشجيع وتعميم الروح المقاولاتية التي تجعل من الجامعي منشئ للمؤسسة بدل من طالب للشغل.

2- تعميم مقياس المقاولاتية في نهاية الدراسة في كل التخصصات.

3- مراقبة أولية للجامعيين الحاملين لمشاريع مع جميع الوكالات والتكفل بهم.

4- الإنطلاق في التكوين عن بعد لكل الطلبة الذين يزاولون دراستهم وحتى المتخرجين منهم.

5- تنظيم أيام وملتقيات دراسية حول الشغل والتشغيل بمشاركة الوكالات الوطنية.

6- تشجيع البنوك على تمويل المشاريع مع تخفيف مدة دراسة الملفات.

7- الرفع من التحفيزات الجبائية من أجل تشجيع العمل والإنتاج وخلق مناصب عمل دائمة.

8- إعادة توجيه المشاريع على ضوء حاجيات السوق والتنمية المحلية وذلك باستغلال الإمكانيات المحلية.

9- تكوين إدارات مختصة تنشط في مختلف الوكالات من أجل المستفيدين.

10- تكوين أصحاب المشاريع في مجال التسيير خلال الفترة ما قبل تجسيد المشروع وما بعد الإنشاء.

11- تعزيز المؤسسات المتخصصة الموجودة في ميدان التنمية البشرية والتنظيم.

12- وضع نظام معلوماتي يرشد مجموع المتدخلين في سوق الشغل ووضعية البطالة.

قائمة المراجع:

- فلاح حسن الحسني، إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، عمان، الأردن.

- محمد قوجيل، يوسف قريشي، سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 7، 2015.

- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، نشاطات ومهام، الشهرية لصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الجزائر، العدد 32، ديسمبر 2006.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد 54، مرسوم تنفيذي رقم 03-290 مؤرخ في 6 سبتمبر سنة 2003، المادة 3.

المواقع الإلكترونية:

- أحمد العشماوي، التنافر بين المهارات وسوق العمل في العالم العربي، ندوة القاهرة 2015 على الموقع الإلكتروني: <https://www.britishcouncil.org.eg>

- صادق علي حسن، الموازنة بين سوق العمل والتعليم، مركز البيان للدراسات و التخطيط، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bayancenter.org/2016/09/2406>

- منظمة العمل العربية، موجز التقرير العربي الاول لمنظمة العمل العربية حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، على الرابط التالي:

http://alolabor.org/wpcontent/uploads/2015/01/Report_Operation_And_Unemployment_Nu_01_Summary.pdf

التكوين وتنمية الكفاءات في الإدارات مع الإشارة إلى إطارات مديرية الضرائب ولاية بشار الجزائر،
دراسة تحليلية مقارنة

– تقرير (MENA) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، على الموقع الإلكتروني:

http://reports.weforum.org/rethinking-arab-employment/?doing_wp_cron=1498140347.0059220790863037109375

Lionel Gastrine, L'entrepreneuriat en France et dans le Grand . –

Lyon, le centre ressources
prospectives du grand Lyon,

http://www.millenaire3.com/uploads/tx_ressm3/Gastine_entrepr

(14/02/2017 [eneuriat.pdf](#))